

ملخص تنفيذي

تشهد مصر تغيرات سياسية هامة منذ الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، ومن المتوقع أن تؤدي هذه التطورات إلى تحسن ملموس في كفاءة وشفافية السياسة الاقتصادية مما سيؤثر حتماً على الأحوال المعيشية للمواطنين المصريين. وعلى الرغم من عبور الاقتصاد المصري للأزميتين عالميتين متتاليتين خلال السنوات الخمس الماضية إلا أنه قد نجح في تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً، ولكن الظروف الاقتصادية الحالية غير الملائمة على الصعيدين المحلي والعالمي قد أثرت سلباً على أداء الاقتصاد المصري، وحدثت مرحلياً من قدرته على تحقيق معدلات النمو المرجوة.

أهم التطورات:

- تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ ليحقق ٠,٣٪ مقارنة بـ ٥,٦٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وذلك تأثراً بأحداث الثورة وتداعيتها على الاقتصاد المصري.
- ارتفع عجز الموازنة الكلية كنسبة إلى الناتج المحلي إلى ٧,٥٪ خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١٢/٢٠١١ ليبلغ ١١٧,٨ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ٩٩,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- ارتفاع نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة ليصل إلى ٧٠,٧٪ من الناتج المحلي في نهاية مارس ٢٠١٢ مسجلاً ١١٠,٩,٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٩٣,٦ مليار جنيه في نهاية مارس من العام الماضي.

شهدت مؤشرات الدين الخارجي تحسن نسبي في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١١، حيث إنخفضت نسبته للناتج المحلي إلى ١٢,٩٪ في نهاية فترة الدراسة مقارنة بـ ١٤,٨٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١٠. وقد انخفض رصيد الدين الخارجي بنسبة ٣,٧٪، ليبلغ ٣٣,٧ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١١ مقابل ٣٥ مليار دولار في نهاية ديسمبر من العام السابق (تجدر الإشارة إلى أن البيانات الخاصة بالدين الخارجي في نهاية مارس ٢٠١٢ غير متاحة حتى تاريخه)

• إنخفض معدل النمو السنوي للسيولة المحلية في نهاية مارس ٢٠١٢ ليسجل ٦,٧٪ مقابل معدل نمو سنوي قدره ٦,٩٪ في نهاية فبراير ٢٠١٢، ومقارنة بـ ١١,٢٪ المحقق في نهاية مارس ٢٠١١.

• إنخفض معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية خلال شهر ابريل ٢٠١٢ بشكل طفيف ليسجل ٨,٨٪ مقارنة بـ ٩٪ خلال الشهر السابق، كما إنخفض أيضاً معدل التضخم الأساسي خلال شهر ابريل ٢٠١٢ مسجلاً ٨,٤٪ مقارنة بـ ٨,٧٪ خلال شهر مارس ٢٠١٢.

• قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها بتاريخ ٣ مايو ٢٠١٢ الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغير عند مستوى ٩,٢٥٪ و ١٠,٢٥٪ على التوالي. كما تم الإبقاء على سعر عمليات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٧٥٪، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٥٪.

بالإضافة إلى ذلك قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري في اجتماعه بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٢، للمرة الثانية خلال عام ٢٠١٢، تخفيض نسبة الإحتياطي القانوني على الودائع بالعملة المحلية بـ ٢٠٠ نقطة أساس من ١٢٪ إلى ١٠٪ بدءاً من فترة الإحتياطي في ٢٦ يونيو ٢٠١٢ وذلك بهدف إتاحة المزيد من السيولة في الجهاز المصرفي.

• حقق ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢/٢٠١١، عجزاً كلياً بلغ نحو ٨ مليار دولار، مقارنة بفائض قدره ٠,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وذلك في ضوء الأحداث التي تمر بها مصر والتي أثرت سلباً على العديد من البنود خاصة الإيرادات السياحية والاستثمارات الأجنبية لداخل البلاد.

أولاً-معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي

بدء تعافى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، حيث حقق معدل نمو قدره ٠,٤٪ (مقارنة بـ ٠,٢٪ خلال الربع السابق من نفس العام المالي). بينما تشير المقارنة إلى تراجعاً ملحوظاً إذا ما قورن معدل النمو المحقق خلال النصف الأول من العام المالي الحالي وقدره ٠,٣٪ بإداء نفس الفترة من العام المالي السابق، والتي سجل خلالها معدل نمو قدره ٥,٦٪.

و على الرغم من تباطؤ معدل النمو خلال فترة الدراسة، إلا أنه يتضح من بيانات الناتج المحلي الحقيقي (بأسعار السوق) أن الإنفاق الاستهلاكي- والذي يشكل ٨٩,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ويسهم بحوالي ٤,٣٪ في معدل النمو- يعتبر المحرك الرئيسي في دعم عجلة النمو خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، مما حيث نمو كل من الاستهلاك الخاص والعام بـ ٥,٣٪ و ٢,٩٪ على التوالي، مما عوض التراجع الذي شهده كل من الإنفاق الاستثماري بنحو ٣,٥٪ (نتيجة إنخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص) وزيادة الفجوة بين الصادرات والواردات خلال فترة الدراسة. وقد سجلت الواردات من السلع والخدمات ارتفاعاً بنحو ٦٪ فقط (مقارنة بارتفاع أعلى قدره ١٠,٦٪ خلال النصف الأول من العام المالي السابق) بينما انخفضت الصادرات بنحو ٤,٧٪ خلال فترة الدراسة (مقارنة بارتفاع قدره ١٠,٩٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). وجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (بالأسعار الثابتة) قد سجل نحو ٤٦٠,١ مليار جنيه (٧٧٩,٤ مليار جنيه بالأسعار الجارية) خلال النصف الأول من ٢٠١٢/٢٠١١، مقابل ٤٥٨,٦ مليار جنيه (بالأسعار الثابتة) (٧٠٥,٤ مليار جنيه بالأسعار الجارية) خلال الفترة من يوليو- ديسمبر العام المالي السابق.

أما بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج فقد تراجع ليصل إلى ٠,٣٪ خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بالنصف المناظر من العام المالي السابق. ووفقاً للتقسيم القطاعي، فقد ساعد على دفع حركة النشاط الاقتصادي نسبياً نمو كل من قطاع الزراعة (معدل نمو حقيقي ٣,٠٪، و يبلغ نسبة حوالى ١٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، قناة السويس (معدل نمو حقيقي ٧,٢٪، ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات (معدل نمو حقيقي ٣,٧٪، ٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، الخدمات الحكومية (معدل نمو حقيقي ٢,٨٪، ٨,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي). ومن ناحية أخرى، فقد ساهمت خمس قطاعات (والتي تمثل ما يقرب من ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في إنكماش معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة وعلى رأسها السياحة (معدل نمو حقيقي ٨,٦٪، ٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، الصناعات التحويلية (معدل نمو حقيقي ٣,١٪، ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، التشييد والبناء (معدل نمو حقيقي ١,٦٪، ٥,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، تجارة الجملة والتجزئة (معدل نمو حقيقي ٠,٤٪، ١٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) و الصناعات الاستخراجية (معدل نمو حقيقي -٠,٨٪، ١٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

ثانياً- المؤشرات المالية

تشير النتائج الفعلية لموازنة العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ إلى أن نسبة العجز الكلية للناتج المحلي الإجمالي قد بلغت ٩,٨٪ بزيادة قدرها ١,٧ نقطة مئوية عن العام الماضي، وقد حقق العجز حوالي ١٣٤,٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٩٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩. ويأتي ذلك كمحصلة لانخفاض الإيرادات العامة وارتفاع المصروفات خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. وفيما يخص نسبة العجز الأولى؛ إلى الناتج المحلي فقد ارتفعت إلى ١,٥ نقطة مئوية لتصل إلى ٣,٦٪ من الناتج المحلي خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ ٢,١٪ من الناتج المحلي خلال العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات انخفاضاً بلغ ١,١٪ خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠، لتصل إلى ٢٦٥,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٦٨,١ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. ويرجع ذلك إلى انخفاض الإيرادات غير الضريبية بنسبة بلغت ٢,٥٪ مما عادل أثر الزيادة في الإيرادات الضريبية بـ ١,٢٧٪.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الزيادة المحققة في الإيرادات الضريبية ترجع إلى الارتفاع المحقق في حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح الرأسمالية بـ ١,٧٪ لتصل إلى ٨٩,٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ ٧٦,٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩. كما سجلت حصيلة الضرائب على السلع والخدمات

٤ العجز الكلي بعد إستبعاد الفوائد المدفوعة.

١ تم حساب معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي باستخدام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كسنة أساس.
٢ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.
٣ الإيرادات الحكومية مطروحة منها المصروفات، ومضافاً إليها صافي حيازة الأصول المالية.

مقارنة بـ١٣,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. أما بالنسبة للإرتفاع المحقق في حصيللة الضرائب على الممتلكات، فيمكن تفسيره نتيجة إرتفاع حصيللة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ٤,٤٪ لتتحقق نحو ٨,٢ مليار جنيه خلال يوليو-ابريل ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٥,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

بالإضافة إلى ذلك، فقد حققت الإيرادات غير الضريبية إرتفاعاً ملحوظاً قدره ٦٣,٥٪ خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١٢/٢٠١١ نتيجة لإرتفاع كافة أبواب الإيرادات غير الضريبية خاصة الإرتفاع الكبير في المنح لتسجل ٨,٩ مليار جنيه مقارنة بـ١ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١١/٢٠١٠، ويرجع ذلك بسبب الزيادة الملحوظة في المنح من حكومات أجنبية (تشمل منحة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار من دولة قطر). بالإضافة إلى ذلك، فقد إرتفعت الإيرادات المحصلة من كل من عوائد الملكية، وحصيللة بيع السلع والخدمات بـ٦,٨٪ و١٠,٨٪ ليحققا ٤٧,٣ مليار جنيه و ٩,٩ مليار جنيه خلال يوليو-ابريل ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ٢,٢ مليار جنيه و ٩ مليار جنيه على التوالي خلال نفس الفترة من العام السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١٢/٢٠١١ إرتفاعاً قدره ٢٠,٩٪ لتصل إلى ٣٤٢,٤ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢٨٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وترجع الزيادة في المصروفات إلى زيادة الإنفاق في معظم الأبواب فيما عدا كل من باب المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)، حيث انخفض كل منهما بـ٥,٥٪، و٢١,٩٪ ليسجلا ٢٤ مليار جنيه و ٢٠,٤ مليار جنيه، خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١٢/٢٠١١. ويمكن تفسير الإنخفاض في باب المصروفات الأخرى نتيجة لإنخفاض المصروفات المتنوعة الجارية بـ ١٢,٣٪ لتسجل ٢,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٢,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. بينما يرجع الإنخفاض في شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) نتيجة لإنخفاض الأصول الثابتة بـ ٢٢,٢٪ لتصل إلى ١٨,٢ مليار جنيه، مقارنة بـ ٢٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وعلى نحو آخر وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد إرتفعت فاتورة الأجور وتعويزات العاملين بنسبة ٢٦,٤٪ لتصل إلى ٩١,٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٧٢,٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١١/٢٠١٠. كذلك إرتفعت مدفوعات الفوائد (والتي تمثل أكثر من ٢٦٪ من إجمالي المصروفات) خلال فترة الدراسة بـ ٣,٣٪ لتسجل حوالي ٨٩ مليار جنيه مقارنة بـ ٦٦,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. كما سجل باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (والذي يمثل حوالي ٣٠٪ من إجمالي المصروفات) إرتفاعاً بـ ٢٩,٨٪ ليصل إلى ١٠١,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ٧٨,١ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-ابريل العام السابق.

ثالثاً- الدين المحلي

يتم عرض بيانات الدين المحلي الصادرة عن وزارة المالية طبقاً لثلاث مستويات تجميعية مختلفة هي: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلي للحكومة العامة، والدين العام المحلي.^٧

وتشير البيانات الصادرة حديثاً إلى إرتفاع نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي في نهاية مارس ٢٠١٢ إلى ٧٠,٧٪ ليسجل ١١٠٩,٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٩٣٢,٦ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١١ (٦٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي). كما سجل صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة نحو ٩٤٥,٧ مليار جنيه (٦٠,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٧٧٨,٩ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١١ (٥٦,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المحققة في رصيد الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة في نهاية مارس ٢٠١٢ ترجع في الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٣٨٢,٩ مليار جنيه و ٢٥٠,١ مليار جنيه على التوالي مقارنة بـ ٣٢٠,٤ مليار جنيه و ٢٠٦,٨ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١١ وذلك نتيجة زيادة الإحتياجات التمويلية للدولة.

كما بلغ إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة ١٠٢٨,٨ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٢ (٦٥,٥٪ من الناتج المحلي) مقابل ٨٤٧,٩ مليار جنيه (٦١,٨٪ من الناتج المحلي) في نهاية مارس ٢٠١١. كما بلغ صافي الدين المحلي للحكومة العامة ٨٥٧,٧ مليار جنيه (٥٤,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٦٨٣,٧ مليار جنيه (٤٩,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية مارس ٢٠١١. وقد نتج الإرتفاع المحقق في رصيد الدين المحلي للحكومة العامة في نهاية مارس ٢٠١٢ عن إرتفاع الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى إرتفاع مديونية بنك الإستثمار القومي بما يقرب من ٤,٦ مليار جنيه ليصل إلى ١٧٤,٧ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٢.

٦ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلي فيما بينهم.
٧ يشمل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإداري، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلي للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الإستثمار القومي و صناديق التأمين الاجتماعي. أما بالنسبة للدين العام المحلي فيشمل أرصدة الدين المحلي المجمع لكل من الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية.

إرتفاعاً بـ١٣,٤٪ لتسجل ٧٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ٦٧ مليار جنيه خلال العام السابق. كذلك ارتفعت الإيرادات المحصلة من الضرائب على الممتلكات بـ٧,٨٪ لتصل إلى ٩,٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٨,٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩، ويرجع ذلك في الأساس إلى إرتفاع الضريبة على عوائد الأذون والسندات الخزانة والتي تم تصنيفها ضمن الضرائب على الممتلكات منذ بداية السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ و قد حققت حصيللة قدرها ٦,٧ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. في حين انخفضت حصيللة الضرائب على التجارة الدولية بـ٥,٧٪ لتصل إلى ١٣,٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ ١٤,٧ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩. وذلك نتيجة عدة عوامل من بينها تأثير الأحداث التي شهدتها البلاد منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير على التجارة، وكذا الإضطرابات التي تشهدها الأسعار العالمية لبعض المنتجات السليعية.

من ناحية أخرى، حققت الإيرادات غير الضريبية انخفاضاً قدره ٢٥٪ خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ نتيجة تراجع كل من الإيرادات المتنوعة والمنح بنفس النسبة بنحو ٤٧,٢٪ لتصل إلى ١٠,٨ مليار جنيه و ٢,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ ٢٠,٥ مليار جنيه و ٤,٣ مليار جنيه خلال العام السابق. انخفضت كذلك عوائد الملكية بـ ٢٤,٥٪ لتصل إلى ٤١,٢ مليار جنيه مقارنة بـ ٥٤,٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩. وقد انخفضت أيضاً حصيللة بيع السلع والخدمات خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ لتصل إلى ما يقرب ١٧,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ١٧,٢ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ إرتفاعاً قدره ٩,٨٪ لتصل إلى ٤٠٢ مليار جنيه مقارنة بنحو ٣٦٦ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. وترجع الزيادة في المصروفات إلى زيادة الإنفاق في جميع الأبواب فيما عدا كل من باب شراء السلع والخدمات وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)، حيث انخفضا بـ ٦,٨٪ و ١٧,٥٪ خلال عام الدراسة ليسجلا ٢٦,١ مليار جنيه و ٣٩,٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. على نحو آخر، ارتفعت المصروفات الأخرى بـ ٨,٥٪ لتسجل ٣١,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٨,٩ مليار جنيه خلال العام السابق.

وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد ارتفعت فاتورة الأجور وتعويزات العاملين بنسبة ١٢,٨٪ لتصل إلى ٩٦,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ٨٥,٤ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩. كذلك إرتفعت مدفوعات الفوائد خلال فترة الدراسة بـ ١٧,٦٪ لتسجل حوالي ٨٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٧٢,٣ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. سجل كذلك باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية إرتفاعاً بـ ١٩,٦٪ لتصل إلى ١٢٣ مليار جنيه مقارنة بـ ١٠٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وتشير بيانات الموازنة العامة للدولة عن الفترة يوليو-ابريل من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ إلى إرتفاع نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي إلى ٧,٥٪، ليلعب ١١٧,٨ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ٩٩,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وبالرغم من زيادة الإيرادات خلال فترة الدراسة، إلا أن الزيادة الملحوظة على جانب المصروفات قد فاق أثر تلك الزيادة. وفيما يخص نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلي فقد انخفض إلى ١,٨ نقطة مئوية خلال يوليو-ابريل ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ٢,٤ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-ابريل من العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات إرتفاعاً كبيراً بلغ ٢٢,٩٪ خلال فترة الدراسة، لتصل إلى نحو ٢٢٤,٥ مليار جنيه مقارنة بـ ١٨٢,٧ مليار جنيه خلال يوليو-ابريل ٢٠١١/٢٠١٠. ويرجع ذلك إلى إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة كبيرة بلغت ٦٣,٥٪، بالإضافة إلى إرتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة أقل قدرها ١٠٪.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الإرتفاع في الإيرادات الضريبية يرجع إلى زيادة المحصل من كافة أبواب الإيرادات الضريبية وبالأخص الضريبة على الدخل، والضرائب على الممتلكات، واللذان قد ارتفعا بـ ١٠,٩٪ و ٤١,٢٪ ليحققا ٦٦,٢ مليار جنيه و ١٠,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٥٩,٧ مليار جنيه و ٧,٧ مليار جنيه على التوالي خلال يوليو-ابريل ٢٠١١/٢٠١٠.

وجدير بالذكر أن الزيادة في الحصيللة من ضريبة الدخل يرجع في الأساس إلى إرتفاع الإيرادات المحصلة من "الضرائب على الدخل من التوظف" بـ ١٦,٤٪ لتسجل ١٢,٩ مليار جنيه خلال يوليو-ابريل ٢٠١١/٢٠١٠، مقارنة بـ ١١,١ مليار جنيه خلال يوليو-ابريل ٢٠١٠/٢٠١١، بالإضافة إلى إرتفاع المحصل من الضريبة على أرباح شركات الأموال خاصة الضرائب من قناة السويس بـ ١٩,٨٪ لتسجل ٩,٧ مليار جنيه مقارنة بـ ٨,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. بالإضافة إلى إرتفاع المحصل من الضرائب على الشركات الأخرى بـ ٣,٠٪ لتسجل ١٧,٧ مليار جنيه خلال يوليو-ابريل ٢٠١١/٢٠١٠، يمكن تفسير الإنخفاض الكبير في الإيرادات غير الضريبية بإنخفاض حجم الإيرادات المتنوعة من قطاع البترول بنحو ١٠ مليار جنيه عن العام السابق، بالإضافة إلى إنخفاض الإيرادات المتنوعة الرأسمالية بنحو ٩,٦ مليار جنيه نتيجة الأضط التي تم ردها إلى هيئة المجتمعات العمرانية، بالإضافة إلى أن العام ٢٠١٠/٢٠٠٩ كان قد شهد تمويل إستثنائي لتنفيذ حزمة مالية إستثمارية بلغ قدرها ٨ مليار جنيه لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية.

قدره ٢٠٤,٢٪ خلال الشهر السابق (وتجدر الإشارة الى أنه كان قد حقق أعلى نسبة ارتفاع له وقدرها ٤٥,٣٪ خلال شهر يناير ٢٠١٢). وجدير بالذكر أن معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية قد ساهم بأكثر من ٢٠١٪ من نمو السيولة المحلية في نهاية مارس ٢٠١٢ مسجلاً ٥٥٢,٨ مليار جنيه.

بالإضافة الى ذلك، فقد ارتفع معدل النمو السنوي للانتماء الممنوح للقطاع الخاص ارتفاعاً طفيفاً ليصل ٥,٥٪ في نهاية شهر مارس ٢٠١٢ ليحقق ٤٤٠,٩ مليار جنيه، مقارنة بـ ٥,٢٪ في نهاية فبراير ٢٠١٢، ومقارنه بمتوسط معدل نمو سنوي قدره ٣,١٪ خلال الإثنى عشر شهراً الماضية. ومن الجدير بالذكر أن معدل النمو السنوي للانتماء الممنوح لقطاع الأعمال العام قد سجل ٢٢,١٪ في نهاية شهر الدراسة، مقارنة بـ ٢١,٢٪ خلال شهر فبراير ٢٠١٢.

ترجع رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري ليصل إلى ١٥,٢ مليار دولار في نهاية شهر أبريل ٢٠١٢، وهو ما يمثل نسبة انخفاض قدرها ٥٧,٧٪، مقارنة برصيد بلغ ٣٦ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠١٠، وهي أعلى قيمة له. وجدير بالذكر أن هذا الرصيد كان قد سجل ٢٦,٦ مليار جنيه في نهاية العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. ومع ذلك شهد شهر ابريل ٢٠١٢ أول نمو شهري لرصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري منذ شهر ديسمبر ٢٠١٠، وإن كانت نسبته هامشية.

ومن ناحية أخرى، فقد استقر معدل نمو جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) عند ٥,٩٪ في نهاية مارس ٢٠١٢ مقارنة بالشهر السابق ليصل ١٠٠٤,٩ مليار جنيه، بينما انخفض إذا ما قورن بنسبة الإرتفاع المسجلة خلال مارس ٢٠١١ والتي تقدر بـ ٨,٥٪. هذا ويقتدر نصيب الودائع غير الحكومية منها بحوالي ٨٧,٦٪. ومن ناحية أخرى فقد استقر أيضاً معدل النمو السنوي لإجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) ليحقق ٥,٥٪ في نهاية مارس ٢٠١٢ مقارنة بالشهر السابق، بينما انخفض بشكل طفيف إذا ما قورن بنسبة الإرتفاع المسجلة خلال مارس ٢٠١١ والتي تقدر بـ ٦,٥٪، ليصل بذلك إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة الى ٤٩٥,٩ مليار جنيه. وبالرجوع الى التفاصيل، يلاحظ أن النمو السنوي لجملة الإقراض للحكومة قد سجل ٦,٩٪ ليبلغ ٤٦١,٦ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٢. في حين استمر معدل النمو السنوي لجملة الإقراض للقطاع الحكومي في الانخفاض مسجلاً انخفاضاً قدره ١٠,٤٪ ليبلغ ٣٤,٣ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٢. وبناءاً على ذلك، فقد ارتفعت نسبة الإقراض الى الودائع بالعملية المحلية لتسجل ٤٦,٤٪ في نهاية مارس ٢٠١٢، مقارنة بنسبة ٤٤,٤٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت نسبة الإقراض الى الودائع بالعملات الأجنبية انخفاضاً كبيراً على أساس سنوي لتبلغ نحو ٥٨,٧٪ خلال مارس ٢٠١٢ مقابل ٦٥٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

وفيما يخص معدلات الدولار، فقد تراجعت معدلات الدولار في جملة السيولة المحلية خلال شهر مارس ٢٠١٢ لتصل الى ١٧,٤٪ مقارنة بـ ١٧,٨٪ خلال الشهر السابق و ١٨,٢٪ خلال مارس ٢٠١١. كما انخفضت أيضاً معدلات الدولار في الودائع بشكل طفيف خلال شهر مارس ٢٠١٢ لتصل الى ٢٤٪ مقارنة بـ ٢٤,٢٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ ٢٤,٧٪ والمسجلة خلال نفس الشهر من العام السابق.

خامساً- تطورات الأسعار المحلية

إنخفاض معدل التضخم السنوي^٩ لحضر الجمهورية خلال شهر ابريل ٢٠١٢ بشكل طفيف ليصل ٨,٨٪ مقارنة بـ ٩٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ ١٢,١٪ خلال شهر ابريل ٢٠١١. (وفيما يخص معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية، فقد إنخفض خلال شهر ابريل ٢٠١٢ مسجلاً ٩,٣٪ مقارنة بـ ٩,٥٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ١٢,٤٪ خلال شهر ابريل ٢٠١١). ويمكن تفسير الإنخفاض الطفيف في معدل التضخم السنوي في ضوء تراجع معدلات التضخم السنوية لبعض البنود الفرعية ضمن مجموعة الطعام والشراب ومنها "الخبز و الحبوب" و"الألبان والجبن والبيض" و الزيوت والدهون"، مما فاق أثر الإرتفاعات الملحوظة في أسعار عدد من البنود الفرعية الأخرى ضمن مجموعة الطعام والشراب، ومنها "الخضروات"، و"الأسماك والمأكولات البحرية"، بالإضافة إلى زيادة أسعار السجائر. وبذلك يحتسب متوسط معدل التضخم للفترة يوليو- ابريل ٢٠١٢/٢٠١١ بنحو ٨,٨٪، مقابل ١٠,٩٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

وفي نفس الوقت، فقد إنخفض بشكل طفيف معدل التضخم الشهري ليصل ١٪ خلال شهر ابريل ٢٠١٢، مقارنة بـ ١,٢٪ خلال الشهر السابق.

أما عن إجمالي الدين العام المحلي فقد بلغ ١٠٦٧,٣ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٢ (٦٨٪ من الناتج المحلي) مقابل ٨٩٠,٧ مليار جنيه (٦٤,٩٪ من الناتج المحلي) في نهاية مارس ٢٠١١. وبلغ صافي الدين العام المحلي ٨٧٧,٨ مليار جنيه (٥٥,٩٪ من الناتج المحلي) مقابل ٧٠٤,٦ مليار جنيه (٥١,٤٪ من الناتج المحلي) في نهاية مارس ٢٠١١. وترجع الزيادة المحققة في رصيد إجمالي الدين العام المحلي في الأساس إلى إرتفاع الدين المجمع للحكومة العامة بـ ١٨٠,٩ مليار جنيه ليصل الى ١٠٢٨,٨ مليار جنيه، بالرغم من إنخفاض رصيد الدين المستحق على الهيئات الاقتصادية بحوالي ٥,١ مليار جنيه ليصل إلى ١٠٣ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٢.

وقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة للدولة في نهاية مارس ٢٠١٢ بحوالي ١١,٨٪ لتصل إلى حوالي ٩٠,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٨٠,٧ مليار جنيه في نهاية نفس الفترة من العام السابق.

وقد انخفض المتوسط المرجح لأجل أنون وسندات الخزنة في نهاية مارس ٢٠١٢ ليصل ١,٣ سنة مقارنة بـ ١,٥ في مارس ٢٠١١، بينما ارتفع متوسط سعر الفائدة المستحق على رصيد الدين في نهاية مارس ٢٠١٢ ليصل إلى ١٢,٨٩٪ مقارنة بـ ١٠,٩١٪ في نهاية مارس ٢٠١١.

شهدت مؤشرات الدين الخارجي تحسن نسبي في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١١، حيث إنخفضت نسبته للناتج المحلي إلى ١٢,٩٪ خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ١٤,٨٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١٠. وقد انخفض رصيد الدين الخارجي بنسبة ٣,٧٪، ليبلغ ٣٣,٧ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١١ مقابل ٣٥,٠ مليار دولار في نهاية ديسمبر من العام السابق. وجدير بالذكر أن إجمالي الدين الحكومي الخارجي قد انخفض بنسبة ٤,٢٪ مسجلاً ٢٥,٧ مليار دولار (٧٦,٣٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في نهاية ديسمبر ٢٠١١ مقارنة بـ ٢٦,٨ مليار دولار (٧٦,٧٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في ديسمبر ٢٠١٠. (تجدر الإشارة إلى أن البيانات الخاصة بالدين الخارجي في نهاية مارس ٢٠١٢ غير متاحة حتى تاريخه).

رابعاً- التطورات النقدية

على صعيد التطورات النقدية، لا تزال السيولة المحلية تحقق معدلات نمو شهرية ضعيفة مسجلة إرتفاع قدره ٠,٤٪ فقط خلال شهر مارس ٢٠١٢ لتحقق ١٠٥٥ مليار جنيه، مقارنة بـ ١٠٥٠ مليار جنيه خلال شهر فبراير ٢٠١٢، وذلك في ظل حالة الإنكماش ونقص السيولة التي يتعرض لها الاقتصاد المصري حالياً. أما بالنسبة لمعدلات النمو السنوية، فقد شهد معدل نمو السيولة المحلية تباطؤاً نسبياً للشهر الثاني على التوالي، ليصل ٦,٧٪ في نهاية شهر مارس ٢٠١٢ مقابل ٦,٩٪ في نهاية فبراير ٢٠١٢. ويمكن تفسير ذلك الإنخفاض كمحصلة لعدة عوامل، فعلى جانب الأصول استمر معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية في التراجع بحوالي ٣٥,٣٪ مقارنة بنفس الشهر في العام السابق، في حين حقق معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية ارتفاعاً بنسبة ٣١,٩٪ مقارنة بمعدل نمو أعلى قدره ٣٤,٢٪ خلال الشهر السابق. ومن ناحية أخرى، فعلى جانب الإلتزامات، فقد شهد معدل النمو السنوي للنقد ارتفاعاً قدره ٨,٢٪ في نهاية مارس ٢٠١٢، مقارنة بـ ٨,١٪ في نهاية الشهر السابق. وعلى الجانب الآخر فقد انخفض معدل النمو السنوي لأشياء النقود بشكل طفيف ليصل ٦,٣٪ في نهاية شهر الدراسة، مقارنة بمعدل نمو سنوي قدره ٦,٥٪ في نهاية فبراير ٢٠١٢.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فقد سجل معدل نمو صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي انكماشاً سنوياً قدره ٣٥,٣٪ في نهاية شهر مارس ٢٠١٢، ليبلغ حوالي ١٧٢,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ١٧٧,٩ مليار جنيه في نهاية الشهر السابق. وجدير بالذكر أن هذا الإنكماش قد بلغ أعلى قيمة له خلال شهر ديسمبر ٢٠١١ وقدرها ٣٧,٧٪. ويأتي ذلك في ضوء تحقيق صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي انخفاضاً سنوياً ملحوظاً بلغت نسبته ٥٢,٩٪ خلال العام المنتهي في مارس ٢٠١٢، - حيث كان قد سجل أعلى نسبة إنخفاض له منذ يوليو ٢٠٠٢ وقدرها ٥٥,٥٪ خلال شهر يناير ٢٠١٢ - ليبلغ بذلك ٧٨,٩ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٢. ومن ناحية أخرى، فقد حقق صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك انخفاضاً بنسبة ٥,٣٪ خلال السنة المنتهية في مارس ٢٠١٢ ليصل إلى ٩٣,٤ مليار جنيه، مقارنة بنمو سنوي قدره ٦,٤٪ خلال الشهر السابق مسجلاً ٩٥,٥ مليار جنيه.

وعلى الجانب الآخر، فقد استمر معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية في الارتفاع ولكن بمعدل أبطأ بلغ نحو ٢٢,٢٪ في نهاية مارس ٢٠١٢ ليصل ٨٨٢,٤ مليار جنيه وذلك في ضوء تحقيق صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية لمعدل نمو سنوي قدره ٣١,٩٪، مقارنة بمعدل نمو سنوي أعلى

^٩ قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس تويب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة تويب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير في جملة الدين (والتي تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافي حركة الإقراض والساد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة تويب الدين المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية و وحدات الحكم المحلي بدلاً من مديونيات «القطاعات الأخرى». وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التويب الجديد.

^٩ قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من أغسطس ٢٠١٠، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠١٠ كـشهر أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة في ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

ووفقاً للتقرير الصادر عن البنك المركزي، فقد إنخفض معدل التضخم السنوي الأساسي خلال شهر ابريل ٢٠١٢ ليسجل ٨,٤٪ مقارنة بـ ٨,٧٪ خلال الشهر السابق^١ ومقارنة بـ ٨,٨٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

وفيما يخص مؤشر أسعار المنتجين، فقد إنخفض معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين بشكل ملحوظ ليسجل ٢,٨٪ خلال شهر ابريل ٢٠١٢ مقارنة بـ ٥,٤٪ خلال الشهر السابق السابق ومقارنة بـ ٢,٦٪ خلال ابريل ٢٠١١. بينما استقر معدل التضخم الشهري لأسعار المنتجين للشهر الثاني على التوالي عند ١,٤٪ خلال شهر ابريل ٢٠١٢. وجدير بالذكر أن البيانات التفصيلية لشهر ابريل ٢٠١٢ غير متاحة حتى تاريخه. وفيما يخص معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين خلال شهر مارس ٢٠١٢، فقد إنخفض معدل التضخم الشهري ليسجل ٥,٤٪ مقارنة بـ ٨,٨٪ خلال شهر فبراير ٢٠١٢. ويرجع الإنخفاض المحقق في معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين خلال شهر مارس ٢٠١٢ إلى الإنخفاض الملحوظ في معدل النمو السنوي لمجموعتي "الزراعة واستغلال الغابات وصيد الأسماك"، و"التعدين وإستغلال المناجم" ليسجلا ٥,٦٪، و ٩,٣٪ خلال شهر مارس ٢٠١٢ مقارنة بـ ١٢,٥٪، و ١٦٪ على التوالي خلال شهر فبراير ٢٠١٢.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها بتاريخ ٣ مايو ٢٠١٢ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٩,٢٥٪ و ١٠,٢٥٪ على التوالي. كما تم الإبقاء على سعر عمليات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٧٥٪، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٥٪، وقد أوضحت لجنة السياسة النقدية أن هذا القرار جاء في ضوء "وجود توازن ما بين المخاطر التصاعدية المحيطة بالتضخم من ناحية والتباطؤ في نمو الاقتصاد المحلي من ناحية أخرى، بالإضافة إلى حالة عدم اليقين في الفترة الحالية". فعلى الرغم من أن تراجع معدل نمو الاقتصاد في غضون مرحلة التحول السياسي التي تمر بها البلاد قد أدى بطبيعة الحال إلى انحسار الضغوط التضخمية من ناحية الطلب، إلا أن الضغوط التضخمية مازالت موجودة من ناحية العرض والتمثلة في احتمالية عودة الاختناقات في الأسواق المحلية نتيجة عدم كفاءة قنوات توزيع السلع.

بالإضافة إلى ذلك قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري في إجتماعه بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٢، للمرة الثانية خلال عام ٢٠١٢، تخفيض نسبة الإحتياطي القانوني على الودائع بالعملة المحلية بـ ٢٠٠ نقطة أساس من ١٢٪ إلى ١٠٪ بدءاً من فترة الإحتياطي في ٢٦ يونيو ٢٠١٢. وجدير بالذكر أن البنك المركزي المصري قد قام بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٢ للمرة الأولى بتخفيض نسبة الإحتياطي القانوني على الودائع بـ ٢٠٠ نقطة من ١٤٪ إلى ١٢٪، وذلك بهدف إتاحة المزيد من السيولة في الجهاز المصرفي

سادساً المعاملات مع القطاع الخارجي

تشير بيانات القطاع الخارجي الخاصة بالنصف الأول من السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ - المنشورة من قبل البنك المركزي- إلى تحقيق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ نحو ٨ مليار دولار، مقارنة بفائض قدره ٠,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويأتي العجز الكلي المحقق خلال فترة الدراسة كمحصلة لإرتفاع عجز ميزان المعاملات الجارية بنحو ٥,٨٪ ليحقق ٤,١ مليار دولار وصافي تدفقات للخارج في الميزان المالي والرأسمالي بنحو ٢,٤ مليار دولار. كما سجل صافي بند "السهو والخطأ" تدفقات للخارج بنحو ١,٥ مليار دولار. وتأتي تلك النتائج في ضوء تداعيات الأحداث التي تمر بها مصر والدول العربية والتي أثرت سلباً على العديد من البنود خاصاً الإيرادات السياحية والإستثمارات الأجنبية لداخل البلاد.

سجل العجز في الميزان التجاري نحو ١٥,٦ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، محققاً بذلك ارتفاع قدره ٧,٧٪ عن العجز المحقق خلال نفس الفترة من العام المالي السابق والذي بلغ ١٤,٥ مليار دولار. ويرجع ذلك إلى إرتفاع حصيللة المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة ٧,٥٪ إلى ٢٩,٢ مليار دولار بينما إرتفعت حصيللة الصادرات السلعية بنسبة أقل بلغت ٧,٣٪ لتسجل نحو ١٣,٦ مليار دولار. وبالرجوع الى التفاصيل، فإنه يمكن تفسير الإرتفاع في الصادرات السلعية الى زيادة الصادرات من المنتجات البترولية بحوالي ٢٤٪ لتصل إلى ٦,٧ مليار دولار، مما فاق أثر الإنخفاض في الصادرات غير البترولية بنحو ٥,٤٪ لتصل إلى حوالي ٦,٩ مليار دولار. بينما يأتي الإرتفاع في جملة الواردات السلعية نتيجة ارتفاع الواردات البترولية بنسبة كبيرة بلغت ٣١,٥٪ لتصل إلى ٥,٤ مليار دولار بالإضافة إلى إرتفاع الواردات غير البترولية بنسبة ضئيلة بلغت ٣,٢٪ لتصل إلى ٢٣,٨ مليار دولار.

أما عن الميزان الخدمي، فقد إنخفض الفائض الكلي المحقق خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ ليسجل ٣,١ مليار دولار مقابل ٥,٦ مليار دولار

١٠ مؤشر التضخم الأساسي (Core Inflation) مشتق من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التي تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضراوات والفاكهة وتمثل ٦,٩٪ من السلة السلعية للمستهلكين) بالإضافة إلى بعض السلع التي تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ١,٨٧٪ من السلة السلعية للمستهلكين)،. وجدير بالذكر أن معدل التضخم الأساسي لا يعتبر بديلاً عن معدل التضخم لأسعار المستهلكين ولكنه مؤشر توضيحي وتكميلي.

خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، حيث إنخفضت جملة المتحصلات الخدمية لتصل إلى ١٠,٦ مليار دولار وذلك في ضوء الإنخفاض الذي شهدته معظم البنود الفرعية باستثناء الزيادة في المتحصلات من النقل بنسبة ٣,١٪ لتحقق ٤,٣ مليار دولار ومنها متحصلات قناة السويس التي بلغت ٢,٧ مليار دولار بإرتفاع قدره ٧٪. وفي مقابل هذا الإرتفاع فقد انخفضت متحصلات السياحة والسفر بـ ٢٧٪ لتحقق ٥,١ مليار دولار، بالإضافة إلى إنخفاض قدره ٣٣,٥٪ في المتحصلات الأخرى. كما إنخفض دخل الإستثمار بنسبة ٤,٨٪ ليسجل ١١٠ مليون دولار، كما انخفضت المتحصلات الحكومية بنسبة ١٢,٤٪ لتحقق ٦١ مليون دولار.

وعلى الجانب الآخر، فقد استقرت المدفوعات الخدمية لتتحقق ٧,٥ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١. ويرجع هذا الى ارتفاع كافة بنود المدفوعات الخدمية فيما عدا بند "مصرفات حكومية" والذي انخفض بـ ٢٠٪ ليصل إلى ٠,٦ مليار دولار، بالإضافة إلى إنخفاض مدفوعات النقل بنسبة قدرها ٢٨,٧٪ لتتحقق ٠,٦ مليار دولار. بينما ارتفعت قيمة المدفوعات عن الإستثمار خلال فترة الدراسة بـ ٥,٥٪ لتتحقق ٣,٢ مليار دولار ويمكن تفسير ذلك في ضوء ارتفاع قيمة الأرباح المحولة من مصر إلى الخارج. كما ارتفعت المدفوعات عن السفر بنسبة قدرها ٧,٣٪ لتتحقق ١,٣ مليار دولار مقارنة بـ ١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة تغطية الإحتياطي الدولي للواردات قد انخفضت بشكل ملحوظ لتصل إلى ٣,٧ أشهر مقارنة بـ ٨ أشهر خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١١/٢٠١٠.

هذا وقد ارتفعت صافي تدفقات التحويلات الخاصة بنسبة بلغت ٢٨٪ لتتحقق ٧,٩ مليار دولار مقارنة بـ ٦,٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، ويرجع ذلك لزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج الى مصر. كما ارتفعت صافي تدفقات التحويلات الحكومية خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ لتتحقق ٥,٥ مليار دولار مقارنة بحوالي ٠,٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، نتيجة لارتفاع المنح والهيئات النقدية الى الحكومة المصرية. فقد زادت المدفوعات الجارية بـ ٦٪ لتتحقق ٣٦,٧ مليار دولار، في حين إرتفعت المتحصلات الجارية بـ ١,٨٪ فقط لتتحقق ٣٢,٦ مليار دولار. وقد أدت تلك التطورات إلى إنخفاض كبير في نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية (شاملة صافي التحويلات الخاصة والرسمية) لتسجل ٨٩٪ مقارنة بنحو ٩٢,٦٪ خلال النصف الأول من العام المالي السابق.

وقد ترتب على ما سبق ذكره ارتفاع عجز الميزان الجارى بحوالى ٥,٨٪ ليصل إلى ٤ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بعجز قدره ٢,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

كما سجل ميزان المعاملات المالية والرأسمالية خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ صافي تدفقات للخارج بقيمة ٢,٤ مليار دولار مقابل صافي تدفقات للداخل بقيمة ٢,٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة. ويأتي ذلك نتيجة تحقيق محفظة الأوراق المالية في مصر لصافي تدفقات للخارج بنحو ٣,٣ مليار دولار خلال النصف الأول من عام الدراسة وذلك في ضوء بيع الأجانب لما في حوزتهم من أوراق مالية خاصة أنون الخزانة المصرية (في حدود ٢,٨ مليار دولار) مقارنة بصافي تدفق للداخل قدره ٤,٦ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. كما إنخفض أيضاً صافي الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر بشكل ملحوظ ليسجل تدفق للخارج بقيمة ٠,٤ مليار دولار مقارنة بتدفق للداخل خلال النصف الأول من عام الدراسة السابق بحوالي ٢,٣ مليار دولار. في حين سجلت الإستثمارات الأخرى صافي تدفقات للداخل بنحو ١,٦ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل صافي تدفقات للخارج بنحو ٣,٥ مليار دولار خلال عام المقارنة، حيث سجلت الأصول الأخرى صافي تدفقات للداخل بقيمة ١,٥ مليار دولار مقابل صافي تدفقات للخارج بقيمة ٤,٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠.

وأخيراً، سجل بند السهو والخطأ صافي تدفقات للخارج بنحو ١,٥ مليار دولار خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٢/٢٠١١، مقابل صافي تدفقات للداخل بحوالي ٠,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

سابعاً تطورات سوق المال

أما عن تطورات سوق رأس المال المحلي، فقد إنخفض مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر أبريل ٢٠١٢ بـ ٧٣ نقطة ليصل إلى ٤٩٤٥ نقطة مقارنة بمستواه المحقق في مارس ٢٠١٢ والذي بلغ ٥٠١٩ نقطة. وفي نفس الوقت، فقد استمر رأس المال السوقي في الانخفاض للشهر الثاني على التوالي، مسجلاً ٣٥٣ مليار جنيه بترجع قدره ٢,٥٪ خلال شهر الدراسة (٢٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وتأتي تلك الآثار السلبية التي تشهدها البورصة المصرية كنتيجة متوقعة للأحداث التي مرت بها مصر مؤخراً.